الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.43

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
16 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ميخيا فيليس . . . . . (كولومبيا)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-19213X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/71/12، و A/71/12/Add.1، و A/71/354).

١ - **السيد فالي** (موناكو): قال إن الحاجة إلى المعونة الإنسانية تضاعفت ثلاث مرات في عشر سنوات بسبب النزاعات المسلحة، والعنف، والاضطهاد، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، والظواهر المناخية القاسية. وأضاف أن من غير المقبول أن يشكل الأطفال نصف عدد المشردين قسرا الذين حددتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعددهم ٦٥ مليون شخص ، وبعض هؤلاء الأطفال غير مصحوبين. وأردف قائلا إن هناك حاجة إلى أساليب تحفظ الكرامة والإنسانية لضمان سلامة الفارين من النزاعات والاضطهاد، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يتعرضون أيضا للعنف الجنسي.

٢ - ومضى قائلا إن حكومة بلده بصدد ضمان أن يتواصل استقبال اللاجئين بموناكو، التي توفر لهم فرص الاندماج الكامل والاكتفاء الذاتي. وأوضح أن حكومة بلده تدعم البلدان التي تساعد اللاجئين بتوفير الأموال التي تمنح الأولوية، في رصدها، للأطفال وللذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية العاجلة. وأردف قائلا إن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي جرى توقيعه في الآونة الأخيرة، يمهد السبيل لاتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين كفيل بأن يضمن استجابة أكثر قابلية للتنبؤ، ومنصفة، وتتوفر لها موارد كافية. ومضى قائلا إن هذا الاتفاق العالمي يجب أن يستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين لكي يضمن حماية حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء.

٣ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي التركيز بصورة خاصة على الاحتياجات التعليمية للأطفال اللاجئين؛ فالتعليم حق أساسي من حقوق اللاجئين الأطفال وميزة لا تقدر بثمن للاندماج في مجتمع البلد المضيف. والمدارس توفر مكانا آمنا للأطفال اللاجئين، ولا سيما الذين أُخرجوا من ديارهم وشهدوا أهوال الحرب.

٤ - **السيدة الخاطر** (قطر): قالت إن وفد بلدها يسره أن يذكر تقرير المفوض السامي (A/71/12) الاحتياجات المحددة للشباب. فالأطفال والشباب يدفعون أفدح الأثمان؛ وفي سوريا، يتأثر الجيل المقبل للبلد برمته بالعنف والصدمات النفسية وانعدام فرص التعلم. وأضافت أن التعليم شرط مسبق لازم للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، وهو أفضل التدابير الوقائية لمكافحة نزعة التطرف والإرهاب. وأشارت إلى أن استثمارات قطر في المدرسين والفصول الدراسية تمكّن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل في مخيمات اللاجئين السوريين من مواصلة تعليمهم. وأردفت قائلة إن قطر ما انفكت تحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات لتفادي ضياع جيل من خريجي الجامعات في حالات النزاع؛ وإن من المهم الاستثمار في تدريب قادة المستقبل الذين سيكونون مسؤولين عن تحقيق الاستقرار والتعمير بعد انتهاء النزاع. وذكرت أن وفد بلدها يرحب بإدراج التزام، في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، بضمان إمكانية عودة الأطفال بسرعة إلى المدارس بعد وصولهم إلى بلدان المقصد.

٥ - وواصلت حديثها قائلة إن تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح لا يمكن أن يستمر بدون أن توضع، منذ البداية، إستراتيجية إنمائية فعالة. واختتمت حديثها قائلة إن حكومة بلدها تأمل أن توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منبرا رئيسيا لإدماج اللاجئين وغيرهم من المشردين

قسرا في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم وفرص العمل. وهي ترى أيضا أن الاستثمار في المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع يمكّن من تفادي الأزمات في الأجل الطويل ويؤدي إلى السلام المستدام.

٦ - **السيد عدنان** (العراق): قال إن سيطرة عصابات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على عدد من البلدات والمدن العراقية اضطر أعدادا هائلة من الناس إلى البحث عن مأوى في مناطق أكثر أمنا. وأضاف أن الجماعات الإرهابية طردت، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أكثر من ٣ ملايين شخص من ديارهم. وأردف قائلا إن داعش قامت أيضا بهدم المنازل والقرى، وحرمت المدنيين من أبسط حقوقهم في السكن وحرية التنقل. وعلاوة على ذلك، أصدرت محاكم داعش فتاوى وقرارات تنص على الاستيلاء على ممتلكات تعود إلى مدنيين عراقيين.

٧ - ومضى قائلا إن حكومة بلده اتخذت إجراءات فورية لتحسين حالة المشردين داخليا بطرق شتى منها إنشاء اللجنة العليا لإيواء وإغاثة النازحين لتعزيز الخدمات المقدمة لهم، وتسريع الجهود الرامية إلى تحسين ظروف معيشتهم. وشيدت أيضا مخيمات للمشردين داخليا في مناطق آمنة، وتوزيع المساعدات المالية وغير ذلك من أشكال الدعم، وأصدرت لهم وثائق هوية ودفعت رواتب الموظفين النازحين. وتقوم اللجنة أيضا بتيسير استيعاب الطلاب النازحين في المدارس والجامعات المحلية.

٨ - وواصل حديثه قائلا إن حكومة بلده تقوم أيضا، رغم تحديات الإرهاب والظروف الاقتصادية الصعبة في العراق، بتوفير المأوى والخدمات التعليمية لما يقارب ٢٣٩ ٠٠٠ من اللاجئين السوريين الهاربين من الحرب في بلدهم ومن الجرائم الوحشية التي يرتكبها تنظيم داعش وجبهة النصرة. وعلاوة على ذلك، تبذل السلطات العراقية كل ما في وسعها لكي تقدم للاجئين السوريين نفس المساعدة التي تقدمها للمواطنين العراقيين.

٩ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده، وهي تمضي في عملياتها لتحرير الموصل وغيرها من المدن العراقية من سيطرة تنظيم داعش، فإنها وضعت في أولوياتها حقوق الإنسان لسكان تلك المدن، وأوضح أن السلطات العسكرية والأمنية للبلد، حرصا منها على حماية المدنيين، تعمل بمهنية عالية. وهي تستخدم المركبات العسكرية وطائرات الجيش لإجلاء المدنيين من مسرح العمليات، وفتح ممرات إنسانية لتمكينهم من الخروج الآمن من مناطق النزاع، وتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لهم. ومضى قائلا إنه رغم تحرير عدد من المدن، فإن العصابات الإرهابية المتقهقرة تستخدم المدنيين دروعا بشرية، وتزرع الألغام في الشوارع والمنازل والمدارس والمستشفيات. وقد قتلت هذه الألغام العديد من الأفراد الذين يقومون بعمليات إزالة الألغام كما أنها تعيق بشكل خطير عودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

١٠ - وشدد، في ختام حديثه، على أنه لا حاجة إلى تدخل قوات عسكرية برية أجنبية، ولكن العراق يظل بحاجة إلى مساعدة لوجستية وفنية من المجتمع الدولي حتى يتمكن من تحرير جميع أنحاء البلد من الجماعات الإرهابية.

١١ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن حكومة بلده ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وبإطار الاستجابة الشاملة للاجئين، وهي تحث المجتمع الدولي على التركيز على إزالة الأسباب الجذرية للتشرد، وتوسيع المسارات القانونية، وزيادة حصص إعادة التوطين وتوفير الحلول الكريمة للاجئين. وأضاف أن تركيا تود الإسهام الفعلي بخبرتها في مجال الاستجابة للاجئين.

١٢ - وأعلن أنه لن يكرّم الادعاءات الباطلة للممثل السوري بالردّ عليها. فالمجتمع الدولي شاهد على ما تبذله تركيا من جهود إنسانية لمساعدة الشعب السوري؛ وأوضح أن حكومة بلده تتبع سياسة الباب المفتوح منذ بداية الأزمة بالنسبة للذين اضطروا إلى الفرار من العنف الوحشي للنظام السوري. ورغم التحديات، فإن سياسة الباب المفتوح لا تزال سارية، ومبدأ عدم الإعادة القسرية محترم تماما. واسترسل قائلا إن تركيا تستضيف حاليا أكبر مجتمع من اللاجئين في العالم بأكثر من ٣ ملايين شخص، منهم ٢,٧ ملايين من السوريين. ويجري إيواء قرابة ١٠ في المائة من السوريين في مراكز حماية مؤقتة، وتتاح لجميع المقيمين داخل المخيمات وخارجها إمكانية الحصول مجانا على الخدمات الصحية بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى سوق العمل في إطار شروط معينة. وأردف قائلا إن التحدي الأكبر هو في مجال التعليم. فهناك في تركيا زهاء ٠٠٠ ٨٣٥ طفل سوري في سن الدراسة، ولكن رغم الجهود التي تبذلها حكومة بلده والمجتمع المدني، لا يمكن توفير التعليم إلا لما يقارب ثلثهم فقط. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم حتى يتسنى التحاق جميع الأطفال السوريين بالمدارس.

١٣ - ومضى قائلا إنه يجدر التذكير، أمام تصاعد كراهية الأجانب وكراهية الإسلام والعنصرية الموجهة ضد اللاجئين والمهاجرين، بأن اللاجئين ليسوا بمفردهم مصدرا لانعدام الأمن والإرهاب. وأضاف أن مبادرات الأمم المتحدة الجديدة والقائمة كتحالف الحضارات يمكن أن تضطلع بدور هام. وأشار إلى أن تركيا بصدد معالجة الأسباب الجذرية، ولكنها تبذل في الوقت ذاته كل ما في وسعها من أجل إعطاء الأولوية للصلة القوية بين التنقل البشري والتنمية. واختتم حديثه قائلا إن تركيا ستواصل التركيز على الحاجة إلى تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في الميدان في مجال العمل الإنساني وفي التنمية بغية إيجاد حلول مستدامة لاحتياجات اللاجئين وغيرهم من المشردين.

١٤ - **السيدة فاروق** (نيجيريا): قالت إن حكومة بلدها وضعت سياسة وطنية للهجرة لضمان حماية حقوق الإنسان للمهاجرين والمشردين وهي تجري سنويا حوارا عن الهجرة مع جميع الجهات المعنية. وقد صدقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، وهي الآن بصدد إدماج أحكامها في القوانين المحلية.

١٥ - واسترسلت قائلة إن أهم التحديات التي تواجهها نيجيريا حاليا هي نتيجة التشرد الداخلي الناجم عن تمرد بوكو حرام. وشكرت البلدان المجاورة على توفير الملاذ للمشردين النيجيريين وتنسيق الجهود الإقليمية عبر الحدود لكبح المتمردين. وأضافت أن نيجيريا تلتمس الوسائل الإقليمية لمواجهة التحديات وتبادل أفضل الممارسات. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها بدأت عددا من الجهود الإنسانية الوطنية الرامية إلى تأهيل المشردين داخليا، وإعادة بناء الهياكل الأساسية المتضررة، وتوفير التعليم والتدريب المهني. وقد أنشأت الحكومة أيضا صندوقا لدعم الضحايا ولجنة وطنية معنية بالمفقودين. ومضت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة بأن تنفذ، على نحو فعال، قانون (حظر) العنف ضد الأشخاص لعام ٢٠١٥، الذي يعاقب على الجرائم الجنسانية، وبأن تكفل أيضا حرية مرور مواد الإغاثة عبر حدودها. وستواصل الحكومة تدريب أفرادها العسكريين والأمنيين على الوفاء بالتزاماتهم الإنسانية. واختتمت حديثها بدعوة المجتمع الدولي إلى إدراج مسألة المشردين داخليا في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والمهاجرين.

١٦ - **السيدة مكساكاتو - ديسيكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن العدد غير المسبوق من المشردين قسرا في أفريقيا يفرض عبئا متزايدا على البلدان المضيفة، التي يواجه العديد

منها تحدياته الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويتطلب استجابة عالمية جماعية على أساس تقاسم الأعباء بصورة عادلة. وأشارت إلى أن جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء أزمات اللاجئين الواسعة النطاق في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وتقر بأنه يجب على الدول أن تعالج، على سبيل الاستعجال، الأسباب الجذرية للتشريد القسري.

١٧ - وأضافت أن جنوب أفريقيا تؤيد نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في أيار/مايو ٢٠١٦، التي جددت التركيز على الأزمات الإنسانية العالمية التي ينبغي ألا يحظى أي منها باهتمام أكبر من أية أزمة أخرى، أو أن يحصل على تمويل أكبر. وأردفت قائلة إن الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى زيادة تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أمر مشجع. وجنوب أفريقيا تحث الجهات المانحة على الاستجابة لدعوة الأمين العام وعلى التبرع بسخاء.

١٨ - وأعربت عن تعهد جنوب أفريقيا بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مواجهة التحديات التي يمثلها المشردون قسرا. واختتمت حديثها قائلة إن تسجيل ٣,٧ ملايين شخص في عام ٢٠١٥ بوصفهم عديمي الجنسية يتطلب أيضا إجراءات جماعية عاجلة.

١٩ - **السيد سلام (لبنان)**: قال إن من المهم، في سياق أكبر أزمة تشريد قسري يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، الإقرار بأن هناك فئتين من الضحايا: اللاجئون والمشردون، والمجتمعات المضيفة. وأضاف أن لبنان يستضيف حاليا أعلى نسبة من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم للفرد في الكيلومتر المربع الواحد، مما يضاعف التحديات التي يواجهها البلد بزيادة الضغط على الموارد والهياكل الأساسية المحدودة أصلا ، والحد من مدى توافر المساكن، ورفع مستويات البطالة، وعرقلة النشاط الاقتصادي والاستثمار، وتهديد الأمن. وأردف قائلا إن السبيل الوحيد للمضي قدما هو التحول على الصعيد العالمي من تقديم المساعدة الإنسانية إلى معالجة الاحتياجات الإنمائية للاجئين والمشردين وللمجتمعات المضيفة.

٢٠ - ومضى قائلا إن تقاسم الأعباء والمسؤوليات يظل من المبادئ الأساسية في معالجة نتائج التشريد القسري، في حين تتطلب الحلول المستدامة لحالات اللاجئين، أولا وقبل كل شيء، معالجة الأسباب الجذرية للتشرد. وينبغي أيضا أخذ السياق المحدد لكل حالة في الاعتبار. إذ لا يمكن للبنان مثلا، بموجب الدستور، أن يكون بلدا لإعادة التوطين أو التجنس. لذلك فإن حكومة بلده تؤكد من جديد الحاجة إلى جعل عودة المشردين واللاجئين إحدى الأولويات الرئيسية في الالتزام بالحلول الدائمة، وبدء العمل على الإعادة إلى الوطن حتى عندما لا تكون خيارا بعد.

٢١ - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إنه يجب معالجة الأسباب الجذرية لتدهور الأوضاع الإنسانية في أنحاء كثيرة من العالم لحل مشكلة اللاجئين والمشردين. وأضاف أن إريتريا تحذر من الخلط بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية وذلك من أجل ضمان حماية احتياجات اللاجئين، وهي تدعو المفوضية إلى إجراء تمييز واضح في هذا الصدد، والتركيز على ولايتها الأساسية المتمثلة في حماية اللاجئين وتقديم المساعدة لهم. وأردف قائلا إن بعض المخيمات التي تديرها وتمولها المفوضية، ظاهريا، أصبحت مراكز للتجنيد العسكري، وهذا أمر يجب منعه.

٢٢ - ومضى قائلا إن إريتريا من الموقعين على اتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا. وإن سجلها في التعامل مع اللاجئين والمهاجرين مثالي. وهي تنتهج سياسة العودة الطوعية إلى الوطن وتعارض جميع حالات الإعادة القسرية أو الطرد. وأشار إلى

أن الإريتريين العائدين لا يواجهون أي اضطهاد ويحصلون على المساعدة في إعادة إدماجهم.

٢٣ - واسترسل قائلا إن من واجب المفوضية التماس إيضاحات من البلدان موضع الاهتمام بدلا من انتقاد هذه البلدان أو التماس تفسير من أطراف ثالثة قبل إصدار مبادئ توجيهية لعدم الأهلية. وأضاف أن المفوضية مخطئة في تصنيف الإريتريين المهاجرين لأسباب اقتصادية لاجئين حقيقيين، مما يشكل عاملا رئيسيا يسهم في تدفق أعداد كبيرة من الشباب الإريتريين إلى أوروبا. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده تطلب مرة أخرى من المفوضية مراجعة ذلك التصنيف وتصحيحه.

٢٤ - **السيد غيبرو** (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا تشعر ببالغ القلق لأن ٨٦ في المائة من اللاجئين في العالم تستضيفهم بلدان من أقل البلدان نموا وبلدان نامية. وأردف قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء أن تفعل المزيد لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. واسترسل قائلا إن تقاسم الأعباء والمسؤوليات بتوسيع نطاق عملية إعادة توطين اللاجئين وتقديم الدعم المالي للبلدان والمجتمعات المضيفة أمر بالغ الأهمية. وأشار إلى أن تعزيز الدعم الإنمائي للبلدان الخارجة من نزاعات ييسر أيضا توفّر الظروف المواتية لعودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن وإعادة إدماجهم.

٢٥ - ومضى قائلا إن إثيوبيا تنفذ سياسة الباب المفتوح للاجئين، وهي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا. وأضاف أن حكومة بلده نجحت في إدماج الصكوك الدولية لحماية اللاجئين ومساعدتهم في القوانين المحلية، وهي ملتزمة بتنفيذ الحلول الدائمة الثلاثة المتمثلة في الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج المحلي. واختتم حديثه قائلا إن الحكومة وضعت وثيقة سياسات ترمي إلى حماية اللاجئين في البلد ومساعدتهم بتوفير إمكانية الحصول على التعليم والعمالة وتصاريح العمل والحسابات المصرفية ورخص القيادة، بالإضافة إلى شهادات الميلاد بالنسبة للأطفال المولودين في إثيوبيا، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية، والتشجيع على توليد فرص العمل للمجتمعات المحلية واللاجئين.

٢٦ - **السيد تسوتسومي** (اليابان): قال إن حكومة بلده ستنفذ بحزم الإلتزامات التي أعلنت عنها عام ٢٠١٦ في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومؤتمر قمة آيسي شيما لمجموعة السبعة، ومؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني باللاجئين والمهاجرين. واستدرك قائلا إنها تتوقع في نفس الوقت أن تحقق الوكالات أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في تقديم المساعدة. وواصل حديثه قائلا إنه يتعين على المفوضية أن تنفذ الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وأن تجعل عملياتها أكثر كفاءة من ذي قبل. وأضاف أن اليابان ترحب بما أُولي من تركيز طوال تلك الاجتماعات على الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، مما يشير إلى بدء نقلة نوعية. وينبغي أن تواصل البلدان المانحة زيادة تمويل العمل الإنساني والعمل الإنمائي وتنسيقهما، كما ينبغي أن تتعاون الوكالات بشكل يتجاوز مجالات عمل كل منها.

٢٧ - واسترسل قائلا إن اليابان تدعو المجتمع الدولي بأسره إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية داخل سوريا، وإلى مساعدة البلدان المضيفة المحيطة بسوريا التي تقبل أعدادا هائلة من اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يجب عدم نسيان أن أزمات اللاجئين والمشردين في القارة الأفريقية لا تزال حرجة. ويجب، بغية حل الأزمات الإنسانية، بما في ذلك قضايا اللاجئين، معالجة أسبابها الجذرية مثل الفقر واللامساواة

وعدم الاستقرار. واختتم حديثه قائلا إن اليابان شاركت في هذا الصدد في استضافة مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٦.

٢٨ - **السيد وو هايتاو** (الصين): قال إن تزايد أعداد اللاجئين لا يؤثر على البلدان المعنية ويهدد السلام والاستقرار الإقليميين فحسب، بل يعوق أيضا انتعاش الاقتصاد العالمي، ويعرقل النظام الدولي ويفتح منافذ للإرهابيين، بالإضافة إلى إثارة الأزمات الإنسانية. وأضاف أن الحروب والنزاعات والفقر والتخلف هي الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين. ويتعين على البلدان، بغية الحد من عدد الأشخاص الذين تشردهم الحروب والنزاعات، الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتسوية النزاعات عن طريق الحوار، وتعزيز نمو أكثر شمولا واستدامة للاقتصاد العالمي، ومساعدة بلدان المنشأ على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والرخاء على الأمد الطويل. ومن الضروري أيضا زيادة الدعم السياساتي والمالي للاجئين.

٢٩ - واسترسل قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون لمواجهة أزمة اللاجئين: يتعين عليه على وجه التحديد التعجيل بتنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والاستفادة من الدور التنسيقي لمنظمات مثل المفوضية وإيجاد الحلول الشاملة وتنفيذها. ويجب على بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد أن تضطلع بمسؤولياتها وفقا لقدراتها. وواصل حديثه قائلا إنه يتعين على المفوضية وغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية تعزيز التنسيق، وترشيد استخدام الموارد، وتعزيز الاستجابة في حالات الطوارئ إلى أزمة اللاجئين، وتخفيف عبء البلدان النامية التي تستضيف لاجئين منذ سنوات. ويجب الحفاظ أيضا على الطابع الإنساني لآليات حماية اللاجئين لمنع التسييس وسوء المعاملة.

٣٠ - وأشار إلى أن الصين تقدم مساعدات إنسانية كبيرة إلى سوريا وغيرها من بلدان الشرق الأوسط. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده تعتزم تقديم مزيد من المساعدات، المخصصة على وجه التحديد للاجئين، للبلدان والمنظمات المعنية؛ وتخصيص بعض موارد صندوق الأمم المتحدة للسلام والتنمية الذي تموله الصين لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التعامل مع اللاجئين؛ والبحث عن فرص التعاون الثلاثي مع المؤسسات الدولية والبلدان النامية في دعم اللاجئين.

٣١ - **السيدة الحسن** (السودان): قالت إن بلدها يواصل، رغم المشاكل الخطيرة والعديدة التي يواجهها، استقبال أعداد هائلة من اللاجئين، وتوفير المأوى لهم وحمايتهم. وبالفعل، تبين الإحصاءات الأخيرة أن هناك نحو مليوني لاجئ في السودان، منهم لاجئون من سوريا واليمن ودولة جنوب السودان. وأردفت قائلة إن بلدها لا يزال ملتزما تماما، بالرغم من هذه الأعداد، بجميع صكوك حقوق الإنسان الإقليمية والدولية التي هو طرف فيها، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٥١، وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بوضع اللاجئين، واتفاقية عام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

٣٢ - ومضت قائلة إن بلدها سنّ في عام ٢٠١٤ قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وعدّل قانون اللجوء، الذي يتضمن أحكاما تتعلق بمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم، حتى يكون مواكبا للصكوك الدولية. وأضافت أن السودان عدّل أيضا قانون الجوازات والهجرة. وعلاوة على ذلك، استضاف بلدها، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، المؤتمر الوزاري الإقليمي المتعلق بالاتجار بالبشر وتهريبهم في منطقة القرن الأفريقي، وعُقد مؤتمر متابعة حول هذا الموضوع في إيطاليا

في وقت لاحق من ذلك العام. وأشارت إلى أن توصيات هذين المؤتمرين لم تنفذ بعد مع الأسف. ولذلك فهي تحث البلدان المانحة على تيسير تنفيذ نتائج المؤتمرين، وتوفير الدعم اللازم للسودان لكي يكافح بشكل فعال الاتجار بالبشر وتهريبهم. واسترسلت قائلة إن السودان وقّع اتفاقات لضبط الحدود مع الدول المجاورة من أجل تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، واتفاقا مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة من أجل التصدي لهذه الظواهر، ولا سيما في شرق السودان حيث يوجد معظم اللاجئين وملتمسي اللجوء.

٣٣ - وواصلت حديثها قائلة إن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ من دولة جنوب السودان لجأوا إلى بلدها. وأضافت أن حكومة بلدها أسرعت، وفقا للقانون الدولي، بتسجيل هؤلاء اللاجئين وتصنيفهم، وتقديم الخدمات الضرورية لهم. وأشارت إلى أن حكومة بلدها أنشأت أيضا فريقا عاملا يضم ممثلين عن السلطات الوطنية المعنية في السودان، وعن المفوضية، للإشراف على تسجيل اللاجئين في الولايات المتاخمة لدولة جنوب السودان وفي العاصمة الخرطوم.

٣٤ - وذكرت أن العديد من المواطنين السودانيين الذين لجأوا على مر السنين إلى دول مجاورة هم الآن بصدد العودة إلى الوطن. فعلى سبيل المثال، عاد نحو ٦١ ٠٠٠ من قرابة ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني في تشاد إلى دارفور بعد أن عمّ السلام والأمن ربوع تلك المنطقة. ومضت قائلة إن وفد بلدها يحث المفوضية، من أجل تشجيع المزيد من اللاجئين السودانيين على العودة إلى ديارهم، على تنفيذ مشاريع العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والتعمير في السودان لتعزيز سلامة العائدين وضمان إمكانية حصولهم الموثوق على خدمات المياه والخدمات الصحية والتعليمية.

٣٥ - وشددت في ختام كلمتها على أن الحوار الوطني، الذي أطلقه رئيس السودان من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، سيعود بالنفع على جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك اللاجئون في السودان. وكررت تأكيد التزام السودان بمواصلة التعاون مع المفوضية ومع المجتمع الدولي عامة عن طريق إقامة شراكات ترتكز على تقاسم الأعباء، ودعت إلى إلغاء ديون البلدان النامية.

٣٦ - **السيدة سكر** (الأردن): قالت إن بعض الدول ذات الاقتصادات الأكبر بكثير من اقتصاد الأردن لم تمنح اللجوء لأكثر من بضعة آلاف من اللاجئين السوريين، في حين أن أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من السوريين - أي ما يعادل قرابة ٢٠ في المائة من سكان الأردن - التمسوا المأوى في بلدها. وأضافت أن الأردن يسعى إلى توفير المأوى وفرص العمل وخدمات التعليم والرعاية الصحية إلى اللاجئين السوريين في أراضيها، ولكن قدرته على تلبية احتياجاتهم، بالإضافة إلى احتياجات المواطنين الأردنيين، تقوضها المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها بلدها والمنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لمساعدة الأردن في تلبية احتياجات اللاجئين السوريين لا تغطي سوى ٣٥ في المائة من التكلفة التي يتكبدها في هذا الصدد. ولذلك حثت الدول الأعضاء على زيادة الدعم الذي تقدمه لبلدها حتى يتمكن من التعامل بفعالية مع تداعيات الأزمة في سوريا - وهي أزمة أصبحت ذات نطاق دولي حقا.

٣٧ - ومضت قائلة إن المبادرات الإنسانية وحدها لن تحل الأزمة السورية: فلا يمكن إنهاء معاناة السوريين إلا على أساس حل سياسي. ولذلك يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في مساندة الأردن باتخاذ إجراءات لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها، وبتوفير الموارد المالية الكافية لتمكين الأردن من الاستمرار في تقديم المساعدة

الإنسانية للاجئين السوريين – وهي مهمة جسيمة يقوم بها بلدها نيابة عن جميع الدول الأعضاء.

٣٨ – واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يؤكد على ضرورة حل الأزمة الإنسانية التي يواجهها منذ عقود اللاجئون الفلسطينيون الذين يجب تمكينهم من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وفي التعويض، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد، ومرجعيات عمليات السلام.

٣٩ – وشددت في ختام كلمتها على أن إخفاق المجتمع الدولي على الأمد الطويل في حل القضايا الملحة للمنطقة، وعدم قدرته على إيجاد حلول سياسية للنزاعات تنص على عودة اللاجئين إلى ديارهم، يفاقمان الشعور بالظلم والإحباط، لا سيما لدى الشباب، مما قد يزيد بدوره من جاذبية الجماعات الإرهابية المتطرفة والأيديولوجيات التي تتبناها.

٤٠ – **السيد كونفورو** (مالي): قال إن هناك حاجة إلى التضامن الدولي لإنهاء الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وأضاف أن أزمة عام ٢٠١٢ السياسية والأمنية في مالي اضطرت مئات الآلاف من الماليين، ولا سيما من النساء والأطفال، إلى الفرار من ديارهم، حيث التمس نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص اللجوء داخل مالي و ١٥٠ ٠٠٠ شخص في الدول المجاورة. وأردف قائلا إن حكومة بلده تولي درجة عالية من الأولوية لإدارة الأزمة: من جملة ما قامت به أنها وضعت سياسة وطنية للعمل الإنساني، أرفقتها بخطة عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ يجري تنفيذها حاليا؛ وأعدت خططا إقليمية للتدخل في حالات الطوارئ لأربع مناطق في شمال البلد، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وهي تعمل الآن، مع المفوضية ومع ثلاثة بلدان مجاورة، على تحسين الظروف إلى الحد الأمثل لعودة ٠٢٨ ٥٢ من اللاجئين والمشردين. واسترسل قائلا إن الحكومة تقدم أيضا، إلى جانب الشركاء، مساعدة شاملة للماليين في مخيمات اللاجئين، وللمشردين داخل مالي. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده تكثف عملها من أجل تطبيع الحالة الأمنية تدريجيا لتمكين جميع المواطنين الماليين من العودة إلى ديارهم.

٤١ – **السيد كانغ سانغووك** (جمهورية كوريا): قال إنه لا يوجد بلد بمنأى عن آثار الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل من حيث مداها وشدتها. وأضاف أن عام ٢٠١٦ كان عاما هاما بالنسبة للمفوضية: تتيح مسؤوليتها الجديدة عن تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين فرصة لإيجاد حل للأزمة. ويتعين على الدول الأعضاء، من أجل معالجة النقص في التمويل، الوفاء بالتزامات التمويل التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ومؤتمر القمة المعني باللاجئين والمهاجرين؛ وينبغي لها أن تسعى إلى زيادة تبرعاتها والمشاركة بنشاط أكبر مع القطاع الخاص. وينبغي أيضا للدول الأعضاء أن تستخدم الموارد الشحيحة المتاحة لها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. واسترسل قائلا إنه يجب على المفوضية أن تكون ابتكارية في استجابتها، وأن تستخدم التدخلات النقدية بفعالية، وأن تعمل بشكل وثيق مع الشركاء، وأن تعزز التعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية من بداية الأزمات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تلتزم بثبات بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وأن تولي اهتماما خاصا لحقوق الإنسان للأشخاص المعنيين في جميع أنشطتها، تمشيا مع ولايتها الأساسية وهي توفير الحماية.

٤٢ – ومضى قائلا إن حكومة بلده تقوم، منذ اعتماد قانون اللاجئين قبل ثلاث سنوات، بتحديث نظام اللجوء الوطني وزيادة القدرة على الاستقبال. وهي تعكف حاليا

على تنفيذ برنامج نموذجي لإعادة التوطين. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده زادت بالفعل بشكل كبير في تبرعاتها المالية للمساعدة الإنسانية، وتعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ٢٣٠ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٤٣ - **السيدة إيليتش** (صربيا): قالت إن صربيا، بوصفها بلدا يقع على ما يسمى بطريق غربي البلقان، ما انفكت تسهم بشكل كبير، على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية، في التخفيف من محنة ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين والمهاجرين. وأردفت قائلة إن عددا كبيرا من اللاجئين والمهاجرين ظل على طول الطريق رغم غلقه رسميا منذ آذار/مارس ٢٠١٦؛ وفي صربيا وحدها، يعيش ٠٠٠ ٥ مشرد في مراكز للاستقبال واللجوء. وأوضحت أنه يحصل إنهاك لقدرة البلد، وأن مما يبعث على القلق - مع اقتراب فصل الشتاء - أن المساعدات الدولية ليست متاحة. وهناك حاجة إلى إيجاد حل شامل لتقاسم العبء في أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم.

٤٤ - وأضافت أنه قبل موجة المهاجرين واللاجئين الحالية بفترة طويلة، أطرد مئات الآلاف من الأشخاص من شتى أنحاء يوغوسلافيا السابقة وتشردوا داخليا من مقاطعة كوسوفو وميتوهيا الصربية الجنوبية. واسترسلت قائلة إنه يجب أن تستمر الجهود من أجل إيجاد حلول دائمة. فحالة أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخليا من مقاطعة كوسوفو وميتوهيا أو فيها لم تتحسن منذ عام ١٩٩٩؛ فقد عاد أقل من ٥ في المائة منهم إلى ديارهم. وهناك حاجة إلى تحسين عملية التنسيق والتعاون بين تمثيليتي المفوضية في بلغراد وبريشتينا ومع السلطات المحلية المعنية من أجل تيسير عودة المشردين وإدماجهم محليا.

٤٥ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومات صربيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود تتعاون، من خلال برنامج الإسكان الإقليمي، على إيجاد السكن والحلول الدائمة للاجئين، يدعمها في ذلك شركاء دوليون وجهات مانحة ثنائية. وحثت مجتمع المانحين الدولي على دعم البرنامج من أجل إيجاد حلول سكنية لـ ٠٠٠ ٧٥ شخص في البلدان الأربعة. وأشارت إلى أن صربيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين وأن تنفيذها للبرنامج يتسم بالكثير من التعقيد؛ ولذلك فإن حكومة بلدها ترى أنه ينبغي عدم فرض أية آجال تنفيذ رسمية.

٤٦ - ومضت قائلة إن حكومة بلدها لم تؤيد توصية المفوضية الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ والمتعلقة بوقف صفة اللاجئ بالنسبة للاجئين من كرواتيا الذين فروا أثناء فترة النزاع ١٩٩١-١٩٩٥ لأنها ترى أن مشكلة اللاجئين لا يمكن حلها بالتدابير الإدارية البحتة، والتقرير المرحلي الثالث عن تنفيذ التوصية يبرر على ما يبدو موقفها. واختتمت حديثها قائلة إنه يتعين مع ذلك على الحكومة الكرواتية، التي أيدت بكل حماس توصية عام ٢٠١٤، أن تتابع النتائج والتوصيات الواردة في التقرير المرحلي، وأن توفر بيئة آمنة للعودة الدائمة لمواطنيها مع ضمان احترام حقوقهم، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والملكية.

٤٧ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): أعرب عن امتنانه للمفوضية وللمنظمات الدولية والبلدان الأخرى التي تقدم المساعدة الإنسانية إلى المشردين داخليا في أوكرانيا، في امتثال تام لقواعد القانون الدولي والتشريع الأوكراني، في سياق الصعوبات الكبيرة التي يسببها العدوان الروسي والحرب الهجينة التي تشن ضد بلده. ومضى قائلا إن العدوان الروسي والأعمال القتالية المدعومة من روسيا هي السبب الجذري للتشريد القسري للمواطنين الأوكرانيين؛ وكلما تواصلت، كلما ازداد عدد المشردين واللاجئين.

وأضاف أن الاتحاد الروسي يتلاعب بمهارة بالأرقام المتعلقة بعدد المشردين داخليا في محاولة لتضليل المجتمع الدولي. والعدوان الروسي هو السبب الوحيد للحالة الإنسانية المتردية في أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي، بتوفير الأسلحة المتطورة والذخيرة والمرتزقة للجزء المحتل من دونباس، ودعمه للجماعات الإرهابية المسلحة غير المشروعة وتدريبه لها، يتسبب بشكل كبير في زعزعة استقرار الوضع في الميدان. واسترسل قائلا إن هذه الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي موثقة بشكل جيد بالصور الساتلية من جانب منظمات دولية ذات سمعة حسنة منها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية دولية منها منظمة العفو الدولية.

٤٨ - وواصل حديثه قائلا إن أوكرانيا تحتضن أكبر عدد من المشردين داخليا من أي بلد أوروبي: نحو ١,٧ مليون شخص، معظمهم من الأطفال والمسنين. وقال إن حكومة بلده تبذل كل ما في وسعها لتوفّر لهم الحماية والمأوى والخدمات الاجتماعية، وتكفل احترام ما لهم من حقوق الإنسان. وهي لا تزال ملتزمة بالتعاون مع جميع المنظمات الدولية المعنية؛ وفي هذا الصدد، فإنها تتطلع إلى زيارة المفوض السامي المقررة لتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والتي من شأنها أن تعطي زخما جديدا لتكثيف الأنشطة الرامية إلى ضمان أن تتوفر للمشردين داخليا ظروف معيشية لائقة خلال فصل الشتاء.

٤٩ - واسترسل قائلا إن انتقال أوكرانيا السريع من بلد مانح إلى بلد يتلقى المعونة الإنسانية يظهر الحاجة إلى نموذج جديد للعمل الإنساني. وأضاف أن حكومة بلده ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وأنها ستساهم في تنفيذه. وأشار إلى أن هناك حاجة ملحة إلى آلية دولية لمقاضاة أي دولة تنتهك القانون الدولي والحريات الأساسية، وترغم مدنيين على الخروج من ديارهم، وإلى إطار ملزم دوليا لحماية حقوق المشردين داخليا. واختتم حديثه قائلا إن الوقت قد حان لإعادة منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا.

٥٠ - **السيدة كالاموينا** (زامبيا): قالت إن زامبيا استضافت، منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٦، الآلاف من اللاجئين، معظمهم من الفارين من حروب التحرير الدائرة في بلدان الجنوب الأفريقي المجاورة. وهي تستضيف حاليا ٠٠٠ ٥٤ من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وأردفت قائلة إن حكومة بلدها أذنت حتى الآن، من خلال برنامج جار لإدماج اللاجئين من أنغولا ورواندا، يتم تنفيذه مع المفوضية وشركاء منهم حكومات كندا والولايات المتحدة واليابان، بإصدار تصاريح إقامة لـ ٠٠٠ ٨ لاجئ تمنحهم نفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون الزامبيون. وهي تعمل، إلى جانب شركاء متعاونين منهم المفوضية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات دولية أخرى، على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقتين اللتين استقر فيهما اللاجئون الأنغوليون والروانديون، مما يعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ومضت قائلة إن توفير الضروريات مثل خدمات المياه والصرف الصحي والطعام المغذي والرعاية الصحية والمأوى ما زال يمثل تحديا رغم الجهود التي تبذلها الحكومة. ولذا فإن هذه الأخيرة ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي يشدد على الحاجة إلى دعم البلدان التي تنقذ، وتستقبل وتستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٥١ - وواصلت حديثها قائلة إن حكومة بلدها تعتمد سياسة وطنية لإعادة التوطين تستهدف المشردين داخليا

وتتمثل أهدافها الأساسية في منع تخصيص الأراضي بطريقة غير قانونية، وإنشاء مستوطنات مستقرة قابلة للاستمرار. وهي بصدد استحداث مشروع قانون للاجئين يحل محل القانون القائم لعام ١٩٧٠ المتعلق بمراقبة اللاجئين. واختتمت حديثها قائلة إن مشروع القانون هذا سيعالج الثغرات القائمة في ما يتعلق بحماية اللاجئين وزيادة الفرص المتاحة لإيجاد حلول دائمة للاجئين.

٥٢ - **السيدة كريمدوست** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الاحتلال الأجنبي والإرهاب والتدخل الأجنبي وسياسات زعزعة استقرار الحكومات الشرعية وتغيير الأنظمة ما زالت تتسبب في تشريد أعداد هائلة من البشر، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى؛ وليس هناك ما يدل على أن مرتكبي هذه الأفعال قد استخلصوا الدروس اللازمة. وأضافت أن المدنيين الأبرياء من البلدان المتضررة يتحملون وطأة تلك السياسات التدخلية. ومن الأساسي أن تكون هناك استجابة مشتركة على أساس المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي.

٥٣ - وأردفت قائلة إن بلدها يستضيف مجموعات كبيرة من اللاجئين يتجاوز عددها أحيانا ٣ ملايين شخص، وهي تتحمل بالتالي أعباء اقتصادية وسياسية واجتماعية ثقيلة. وشددت على أهمية تقاسم الأعباء دوليا وعلى الحاجة إلى آلية محددة بوضوح لمساعدة البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. وأشارت إلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لحل مشكلة اللاجئين عن طريق العودة الطوعية المستدامة إلى الوطن وإعادة التوطين في بلدان ثالثة.

٥٤ - وذكرت أن حكومة بلدها امتنعت عن إغلاق حدودها وذهبت إلى أبعد مما تتطلبه التزاماتها الدولية في استقبال اللاجئين، غالبا بالاعتماد على مواردها المحدودة في غياب المساعدة الدولية. وهي توفر للاجئين، في جملة أمور، التعليم والخدمات الصحية والطبية المجانية، بالإضافة إلى إتاحة فرص العمل. وواصلت حديثها قائلة إن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى اللاجئين المقيمين في إيران يبلغ ٦٧ في المائة، وإن حكومة بلدها توفر التأمين الصحي لجميع اللاجئين المصابين بأمراض يصعب علاجها، وللفئات التي تعاني من حالات ضعف. وذكرت أن الـ ٠٠٠ ٤٦٠ من الأطفال اللاجئين الملتحقين بالمدارس مجانا في إيران يشكلون عبئا ثقيلا على النظام التعليمي؛ ومن الواضح أن البلدان المانحة لم تف بالتزاماتها المتصلة بأولئك الأطفال. ففي السنوات الـ ١٥ الماضية، غادر ٠٠٠ ١٣ لاجئ فقط إيران للاستيطان من جديد في بلدان ثالثة، في حين أن عدد المواليد السنوي لدى اللاجئين في إيران يبلغ ٠٠٠ ٤٥ نسمة. واختتمت حديثها قائلة إن هناك بالتالي حاجة إلى مشاركة عدد أكبر من البلدان في إعادة توطين اللاجئين، كما ينبغي أن تزيد البلدان المستقبلة في حصصها وأن تعتبر حصة الـ ١٠ في المائة التي توصي بها المفوضية خط أساس.

٥٥ - **السيدة مبالا إيينغا** (الكاميرون): قالت إن حجم عمليات التشريد القسري الجارية يمنع فرادى الدول من الاستجابة ويشكل تحديات هائلة للبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية. ومضت قائلة إنه يتعين على الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تتخذ، بدعم من المنظمات الدولية والقطاع الخاص وسائر الشركاء، إجراءات ملموسة تستند إلى مبدئي تقاسم الأعباء والتضامن، لتحسين إدارة تحركات الأشخاص الهائلة، وبناء قدرة اللاجئين على التكيف مع مختلف الأوضاع. وأردفت قائلة إنه يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للاجئين كما يجب السماح لهم بالحفاظ على استقلالهم وكرامتهم.

٥٦ - وواصلت حديثها قائلة إن ٩ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بسبب أعمال العنف التي

ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية في منطقة بحيرة تشاد. وأوضحت أن ثلثهم تقريبا فقدوا منازلهم وممتلكاتهم؛ ويلجأ الآلاف في مخيمات، بينما تستقبل البقية مجتمعات محلية تعيش أصلا في حالة فقر. ومضت قائلة إن هناك حاجة إلى الكثير من العمل وإلى موارد كبيرة لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والغذاء والمأوى ومياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية، وإلى اعتماد نهج التعافي المبكر. واسترسلت قائلة إن البلدان الصديقة والمنظمات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، أعدت خطة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦. وتقدر تكلفة الخطة بـ ٢٨٢ مليون دولار، إلا أنه تم حتى الآن حشد ٣١ في المائة فقط من هذا المبلغ. ولذلك فهي تدعو إلى زيادة الدعم الدولي الذي ينبغي أن يتخذ في البداية شكل معونة طارئة، ثم يتطور مع مرور الوقت لدعم القدرة على التكيف والتعافي، بل والتنمية، وذلك بتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية لفائدة السكان المحليين.

٥٧ - وأضافت أن حكومة بلدها ستواصل تقديم الدعم للسكان المتضررين بقدر ما تسمح به قدراتها. إذ يتعين عليها في نفس الوقت الدفاع عن البلد في كفاحه ضد جماعة بوكو حرام، والسعي إلى تلبية احتياجات ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ في أراضيها. وهي تعمل أيضا على إيجاد حلول تساعد المشردين على أن يصبحوا مستقلين من قبيل منحهم إمكانية الحصول على الأراضي الصالحة للزراعة وعلى البذور الزراعية. ومضت قائلة إن حكومة بلدها نظمت مؤخرا، بمبادرة من المفوضية، دورة تدريبية تتعلق بالبحث عن العمل والتوظيف الذاتي للاجئين في ياوندي. واختتمت حديثها قائلة إن الكاميرون تستضيف عددا كبيرا من الأطفال اللاجئين؛ وإن من الهام للغاية في هذا الصدد أن يكفل المجتمع الدولي تلبية الاحتياجات الخاصة للطلبة المشردين.

٥٨ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن من المهم الاعتراف بالإسهام البالغ الأهمية الذي تقدمه البلدان النامية في استضافة اللاجئين رغم هشاشة اقتصاداتها. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون مع الدول المضيفة وضمان تقاسم الأعباء بصورة عادلة. ومن الضروري، بغية حماية اللاجئين وتلبية احتياجاتهم، تمييزهم بوضوح عن المهاجرين لأسباب اقتصادية. وأضاف أن المسؤولية الرئيسية عن المشردين داخليا تقع على عاتق الدول؛ ويتعين على المفوضية أن تنظر على النحو الواجب في ولايتها، وطرائق التدخل، وتوفر الموارد، وجميع الآثار المحتملة قبل تعميم أي أنشطة متصلة بالمشردين داخليا. ومضى قائلا إنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري بمنع النزاعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب، وبناء السلام وتيسير التنمية المستدامة والحوكمة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات مستمرة ومنسقة لمكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥٩ - وأردف قائلا إن هناك تاريخا طويلا للجاليات الكبيرة التي تبحث عن مأوى في الهند. وأشار إلى أن ملتمسي اللجوء لم يردوا أبدا على أعقابهم؛ وأن الهند أثبتت مرارا وتكرارا التزامها بمبادئ الحماية. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده تواصل العمل مع المفوضية ومع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي تقدم لهما تبرعات مالية.

٦٠ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن الفقرتين ٧٠ و ٧٢ من إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وكذلك الفقرة ٥ (د) من المرفق الأول، تلزم الدول الأطراف بتسجيل اللاجئين، ومع ذلك فإن هناك لاجئين غير مسجلين يعيشون في مخيمات تندوف منذ أكثر من ٤٠ سنة. وأردف قائلا إن هؤلاء هم اللاجئون الوحيدون في العالم الذين رفض البلد المضيف إجراء تعداد لهم، وهذا شرط أساسي بالنسبة لجميع

السكان اللاجئين، ولتنفيذ ولاية المفوضية، وفي ذلك انتهاك للقانون الدولي. وحث المفوضية والمجتمع الدولي، وهو يلاحظ أن التسجيل هو السبيل الوحيد لضمان سلامة اللاجئين، على استخدام جميع الوسائل المتاحة للتأكد من أن الأشخاص الذين يعيشون في تلك المخيمات مسجلون على النحو الواجب.

٦١ - وأشار إلى الفقرتين ٥ (هـ) و ٦ (و) من المرفق الأول من الإعلان، اللتين تنص أولاهما على أنه يتعين على الدول ''استغلال عملية التسجيل لتحديد احتياجات المساعدة المحددة وترتيبات الحماية'' وثانيتهما على ''زيادة الدعم المقدم لآليات تقديم المساعدة النقدية وغيرها من الوسائل المبتكرة [...] لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين''، فلاحظ بقلق بالغ استمرار الاحتلاس المنظم الواسع النطاق للمعونة الإنسانية المخصصة لمخيمات اللاجئين في تندوف.

٦٢ - وأشار أيضا إلى الفقرة ٥ (ح) من المرفق الأول، التي تدعو الدول إلى ''اتخاذ تدابير للحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم''، وإلى الفقرة ٧٣ من الإعلان التي تشدد على أن الدول المضيفة مسؤولة عن كفالة ألا ''يخل'' [...] ''وجود عناصر مسلحة'' بالطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين، فقال إن مخيمات تندوف هي مخيمات اللاجئين الوحيدة في العالم التي لا تديرها المفوضية ولا يديرها البلد المضيف، وإنما جماعة مسلحة ليس لها سلطة معترف بها دوليا، مما يترك المقيمين فيها معزولين ومعرضين للخطر.

٦٣ - واسترسل قائلا إن الإعلان لا يتضمن أية التزامات جديدة. وهو يستند إلى القانون الدولي الإنساني ويهدف إلى إعادة تأكيد التزامات الدول تجاه اللاجئين. واختتم حديثه قائلا إنه يقع على عاتق الجزائر، بوصفها بلدا مضيفا، واجب قانوني وأخلاقي بالوفاء بالتزاماتها.

٦٤ - **السيد مزيراي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، على النحو المبين في تقرير المفوض السامي (A/71/12)، تستضيف غالبية اللاجئين في العالم وما زالت تعاني من عدد كبير من أزمات اللجوء المتزامنة والواسعة النطاق. وأضاف أن البلدان النامية تجاهد من أجل التعامل مع استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين تفوق في بعض المناطق عدد السكان المحليين. ومن بين التحديات عدم كفاية الموارد، وانتشار الأمراض، وتدهور البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن العديد من اللاجئين أتى من مناطق نزاع، فإنه يتعين على البلدان المضيفة أيضا أن تتعامل مع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يعني أنه يتعين على الحكومات إيجاد موارد إضافية لنشر قوات أمن للحفاظ على السلام والأمن.

٦٥ - واسترسل قائلا إن بلده يسعى، بالرغم من عدم كفاية الدعم، إلى الوفاء بالتزامه بمعالجة أزمة اللاجئين؛ وأشار إلى أن جمهورية تنزانيا المتحدة موطن لأكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، وقد حصل عام ٢٠١٤ أكثر من ١٦٢ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي على الجنسية. واستدرك قائلا إن الحكومة تجاهد من أجل تمويل برنامجها لإدماج المواطنين المتجنسين لأن مجتمع المانحين لم ينفذ تعهده بالمساعدة في التمويل. وعلاوة على ذلك، تنزع مخيمات اللاجئين والمستوطنات في جمهورية تنزانيا المتحدة، كما هو الشأن في بلدان نامية أخرى، إلى التمتع بخدمات اجتماعية أفضل من التي تتمتع بها المجتمعات المحلية المضيفة؛ ويتعين على الحكومة، من أجل بناء التماسك الاجتماعي والحد من الخلافات، أن تغير نهجها.

٦٦ - واختتم حديثه قائلا إنه إذا كان هناك درس واحد يجدر استخلاصه من السنوات القليلة السابقة، فهو أنه لا يمكن لفرادى الدول وهي تعمل وحدها أن تحل أزمة

اللاجئين. ولذا، يجب تعزيز التعاون الدولي لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين.

٦٧ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن وفد بلده يشعر ببالغ القلق إزاء جسامة مشكلة التشرد الداخلي؛ وأضاف أنه ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي مستوى مشاركته في مساعدة البلدان المضيفة على التعامل مع عبء اللاجئين المتزايد. وأردف قائلا إن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى زيادة إبراز مسألة المشردين داخليا للعيان. وأعرب في هذا الصدد عن ارتياحه لأنه وردت إشارة إلى التشرد الداخلي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي خطة العمل من أجل الإنسانية وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. ورحب أيضا بتوقيع ٤٠ دولة على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، وأعرب عن الأمل في أن تحذو حذوها مناطق أخرى من أجل إعداد وثائق ملزمة بشأن التشرد الداخلي.

٦٨ - ومضى قائلا إن أذربيجان حساسة بصفة خاصة لمسألة المشردين داخليا نظرا لأن احتلال أراضيها أدى إلى عملية تشريد هائلة. وأشار إلى أن للبلد واحدا من أعلى معدلات المشردين داخليا للفرد الواحد في العالم، حيث يوجد أكثر من ٦١٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وقد رفض حقهم في العودة إلى وطنهم لأكثر من ٢٥ عاما. واسترسل قائلا إن حكومة بلده أحرزت تقدما كبيرا في معالجة مشكلة المشردين داخليا، إذ أنفقت ٦ بلايين دولار على مدى ٢٠ سنة وأعادت توطين أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. وقد اعترف بجهودها في هذا الصدد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، الذي تتعاون معه أذربيجان تعاونا وثيقا.

٦٩ - واسترسل قائلا إنه يجب، من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا في أذربيجان وكفالة الاستعادة الكاملة لما لهم من حقوق الإنسان، إيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده لن يدخر أي جهد لضمان عودة المشردين داخليا إلى أراضيهم الأصلية.

٧٠ - **السيد مانانو** (أوغندا): قال إن العالم يشهد مستويات غير مسبوقة من التنقل البشري الناجم عن البحث عن فرص اقتصادية جديدة، والهروب من النزاعات المسلحة والفقر وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، في وقت تقلص فيه حيز اللجوء على الصعيد العالمي. وأوضح أن النهج الذي تتبعه حكومة بلده هو أنه ينبغي معاملة الجميع بما يحفظ كرامتهم. وقد أدمجت حماية اللاجئين في خطة التنمية الوطنية الثانية وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل أوغندا، وتلقت تمويلا مخصصا من الميزانية الوطنية.

٧١ - وأضاف أن أوغندا تناصر، على المستوى الإقليمي، العمليات التي توجت باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم. وأردف قائلا إن حكومة بلده تدعم العمل من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن اللاجئين وهي ترى أن النموذج الأوغندي سيكون مفيدا في تحديد شكل إطار الاستجابة الشاملة للاجئين.

٧٢ - ودعا المجتمع الدولي إلى معالجة الفجوة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية بوضع برنامج تحول لتوطين اللاجئين استنادا إلى البرنامج الوارد في خطة التنمية الوطنية الثانية لأوغندا، ومعالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين بحيث يمكن للاجئين العودة إلى بلدانهم الأصلية في أقرب فرصة ممكنة. وذكر في هذا الصدد أنه يتعين على المجتمع الدولي وعلى بلدان المنشأ الاعتراف بأن ظاهرة اللاجئين ليست دائمة بل انتقالية، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه سياسة أوغندا في ما يتعلق باللاجئين.

٧٣ - ودعا الدول، وهو يشير إلى أن الوقاية هي أفضل استجابة، إلى الاستثمار في الوقاية من الكوارث، ليس في بلدانها فحسب بل أيضا في البلدان التي تعاني من نقص الموارد. وحث أيضا المجتمع الدولي على محاكاة النموذج المتكامل لبلده، الذي حسن حياة المشردين داخليا واللاجئين ومكنهم من الإسهام في تنمية أوغندا، وتمتعها بالسلام والاستقرار.

٧٤ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن الافتقار إلى الهياكل الأساسية والموارد يجعل من الصعب للغاية على البلدان المضيفة التعامل مع الأعداد الكبيرة من اللاجئين. ولذلك دعا المجتمع الدولي إلى تقاسم الأعباء.

٧٥ - وأضاف أن الجزائر تتعهد بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبتقديم المساعدة الإنسانية إلى الـ ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ الذين يعيشون في تندوف. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لعمل المفوضية، وبخاصة الإعادة الطوعية وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع.

٧٦ - ورد على البيان الذي أدلى به ممثل المغرب، فقال إن وفد بلده يرفض الادعاءات المتعلقة باختلاس المعونة. فالجزائر تقدم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين من الصحراء الغربية بالتعاون مع عدد من المنظمات الموجودة في الميدان، ومنها المفوضية، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وأكثر من عشر منظمات غير حكومية أخرى. واختتم حديثه قائلا إن التسجيل هو مسؤولية البلد المضيف، ولكن لا يمكن تسجيل اللاجئين حتى تتم تسوية مسألة الصحراء الغربية.

٧٧ - **السيد وارايتش** (باكستان): قال إن ٨٠ في المائة من اللاجئين يعيشون في بلدان نامية؛ وتستضيف خمسة بلدان من بينها باكستان أكثر من ٥٠ في المائة من هؤلاء اللاجئين. وأضاف أن العديد من حالات التشرد تلك ذات طبيعة طويلة الأمد: فمن بين ١٦ مليون لاجئ يندرجون في إطار ولاية المفوضية، يوجد ٦,٧ ملايين في حالة تشرد طال أمدها، وهذا وضع لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه.

٧٨ - وأردف قائلا إن اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين يمثل خطوة هائلة؛ والتحدي المقبل هو كيف يمكن ترجمته إلى واقع ملموس. ومضى قائلا إن وفد بلده يؤيد الاتجاه الاستراتيجي للمفوضية، على النحو المبين في التوجهات الأساسية الخمسة التي حددها المفوض السامي، فهو خطوة في الاتجاه الصحيح، كما يؤيد الاتفاق العالمي المقترح بشأن اللاجئين. واسترسل قائلا إن الاتفاق ينبغي أن يقوم على مبدأ تقاسم الأعباء بشكل عادل ومنصف: فالقرب الجغرافي وحده لا يمكن أن يكون المقياس الوحيد للمسؤولية. ومضى قائلا إن البلدان والمجتمعات المضيفة في حاجة إلى الدعم المستمر. ومن الضروري، من أجل المضي قدماً، معالجة الأسباب الجذرية للتشرد والهجرة القسرية.

٧٩ - وذكر أن باكستان استضافت، على مدى أربعة عقود تقريباً، ملايين اللاجئين الأفغان. وأشار إلى أنه رغم تضاؤل الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي، فإن حكومة بلده تنتهج سياسة تشجيع الأطفال الأفغان على الحصول على التعليم، إضافة إلى توفير إمكانية الحصول على الخدمات العامة الأخرى مثل الرعاية الصحية. وهي تؤيد عودة جميع اللاجئين الأفغان الذين يعيشون في باكستان، وعددهم ٢,٥ ملايين إلى وطنهم في كنف الأمان والكرامة. وأوضح أن ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ عادوا عام ٢٠١٦ إلى ديارهم، ولكن لم يكن لدى المفوضية من الموارد إلا ما يكفي لإعادة ٠٠٠ ٥٥ آخرين إلى وطنهم. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي زيادة التزامه بتوفير الموارد اللازمة للمفوضية لدعم العودة المستدامة للاجئين الأفغان ولإعادة إدماجهم. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده تتطلع إلى العمل عن كثب مع

الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين على تهيئة عوامل الجذب، والظروف المواتية لعودتهم.

٨٠ - **السيدة كلاين** (مدغشقر): تكلمت باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقالت إن الجماعة تسعى إلى التصدي لمحنة اللاجئين والمهاجرين ومعالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، ولا سيما التخلف الذي يتجلى في النزاعات المسلحة، وتفشي الفقر والبطالة. وأضافت أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بتعزيز اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، وبمراعاة المعايير الدولية لحماية اللاجئين.

٨١ - وأشارت إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الجماعة والمفوضية في عام ١٩٩٦ والتي ألزمت الدول الأعضاء بمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الجنوب الأفريقي التي لها تأثير على الأسباب الجذرية للتشريد القسري للسكان، وحماية اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية والبحث عن حلول دائمة. وهناك حاجة إلى الجهود الجماعية لجميع الدول الأعضاء في الجماعة من أجل التفعيل الكامل للمذكرة.

٨٢ - ومضت قائلة إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستواصل معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري عن طريق الجهود السياسية الرفيعة المستوى للوساطة والمصالحة، بما في ذلك حفظ السلام والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. واختتمت حديثها قائلة إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية ستعمل بالإضافة إلى ذلك مع جميع الجهات المعنية لضمان حقوق المشردين قسرا في بلدانهم.

٨٣ - **السيدة دوران** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن الأسباب الرئيسية للتشريد القسري معروفة جيدا. ومع ذلك فإن الدول لا تقوم بما فيه الكفاية لمنع النزاعات المسلحة وتسويتها، كما أن ما يجري القيام به من أجل ضمان احترام القانون الدولي الإنساني قليل للغاية. وأضافت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وستؤيد إعداد االاتفاقين العالميين المبينين في الإعلان بالإطلاع على تجربتها وخبرتها. ودعت الدول، وهي تلاحظ أن الغالبية العظمى من السكان الذين شردتهم النزاعات المسلحة ظلوا في بلدانهم، إلى مواصلة التركيز على التشرد الداخلي، الذي لا يزال يشكل واحدا من أخطر الشواغل الإنسانية اليوم.

٨٤ - ومضت قائلة إنه حيثما توجد تحركات لأشخاص عبر الحدود الدولية، فإن الأمر يقتضي اتباع نهج شامل يكون مبتغاه أيضا منع التشرد الداخلي ومعالجته. وينبغي أن يشمل ذلك النهج حماية المدنيين في جميع البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة ومساعدتهم بشكل فعال، ويظل من الأساسي إبداء قدر أكبر بكثير من الاحترام للقانون الإنساني الدولي. وشددت على أن اللجنة مستعدة للقيام بدورها، ولكن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين ومساعدتهم تقع على عاتق أطراف النزاع المسلح.

٨٥ - ومضت قائلة إن اللجنة أصدرت مؤخرا، في إطار دعمها المتواصل لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، تقريرا يبين نتائج إحدى عمليات التقييم. ويحدد التقرير الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية في ما يتعلق بجهود الدول الرامية إلى ترجمة الاتفاقية إلى تحسينات حقيقية بالنسبة للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. وأشارت إلى أن من المسائل الشاملة التي برزت من التقرير الحاجة إلى الدخول في حوار فعلي مع المشردين والمجتمعات المضيفة. وأردفت قائلة إنه يجب أن يكون المشردون داخليا قادرين على المشاركة في تخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها حتى تؤخذ منظوراتهم واحتياجاتهم وقدراتهم الفردية في الحسبان.

٨٦ - ومضت قائلة إن الأطفال المشردين معرضون للانفصال عن أسرهم وللتجنيد القسري، ولهم في كثير من الأحيان احتياجات نفسية ونفسية - اجتماعية متصلة بصدمة التشرد. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتاح للعديد منهم إمكانية الحصول على التعليم. وتأمل اللجنة أن يبحث الحوار المرتقب للمفوض السامي بشأن تحديات الحماية كيف يمكن للسلطات والمنظمات ضمان إدماج الأطفال المشردين في البرامج التعليمية وغيرها من البرامج. واسترسلت قائلة إن اللجنة ما زالت تتواصل مع الأطراف في النزاعات المسلحة بشأن التزاماتها تجاه المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدارس والمدرسين والطلاب. واختتمت حديثها قائلة إن اللجنة تدعو الدول الأطراف في النزاعات المسلحة إلى أن تضمن للأطفال المشردين إمكانية مواصلة الذهاب إلى المدرسة، وذلك بطرق منها رفع الحواجز الإدارية.

٨٧ - **السيدة جيوردانو** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن المهاجرين واللاجئين يواجهون العديد من المشاكل المشتركة، ولهم أوجه ضعف متشابهة، بغض النظر عن وضعهم القانوني. وأضافت أنه يجب أن تترجم أهداف إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين إلى إجراءات ملموسة، حيث أن الالتزامات القوية من جانب الدول ضرورية لمكافحة الاعتداء والاستغلال والاتجار بالبشر. فالكثير والكثير جدا من المهاجرين واللاجئين يموتون في رحلتهم نحو السلامة، ويختفي الأطفال غير المصحوبين، ويقع الرجال والنساء والأطفال فريسة للعصابات أو يحتجزون ويتعرضون للاعتداء في مخيمات غير قانونية.

٨٨ - واسترسلت قائلة إنه يجب على جميع الدول أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان أن يتمكن المهاجرون واللاجئون من السفر في كنف الأمان والكرامة، ولحمايتهم من الحوادث والاعتداءات والتقسيم القسري للأسر، ومن الاتجار بهم والاعتداء عليهم. ومضت قائلة إنه يجب على الدول أن تكفل للمهاجرين واللاجئين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والمشورة القانونية والغذاء والمأوى أثناء السفر، وكذلك إمكانية الحصول على المعلومات من أجل اتخاذ القرارات التي تحمي سلامتهم وكرامتهم. وعندما يصلون إلى وجهاتهم، يجب على الدول الدفاع عن حقوقهم بموجب القانون الوطني والدولي. وواصلت حديثها قائلة إنه ينبغي تيسير اندماجهم الاجتماعي، في حين يتعين على السياسيين ووسائط الإعلام العمل بنشاط على مواجهة تزايد كراهية الأجانب والعنصرية في الخطاب العام.

٨٩ - وأردفت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون على نحو نشط من أجل تغيير الرواية عن المهاجرين واللاجئين. ولئن كان من المشروع أن تختلف وجهات النظر بشأن الهجرة وتدفقات اللاجئين، فإن كره الأجانب أمر غير مقبول. وينبغي عدم التسامح مع التمييز والعنف الناشئين عن مخاوف غير عقلانية أساسها الأصل القومي فقط. وواصلت حديثها قائلة إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعمل مع المهاجرين واللاجئين الضعفاء ومن أجلهم لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الفورية والاندماج في المجتمعات التي تستضيفهم. ويمكن أن يسهم متطوعو تلك الجمعيات، بخبرتهم وآرائهم المتعمقة، في الجهود الجماعية الرامية إلى وضع إطار عالمي جديد للحوكمة في ما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، عن طريق التفاوض واعتماد الاتفاقين العالميين المقترحين. واختتمت حديثها قائلة إن الاتحاد على استعداد للعمل مع المفوضية وغيرها من الشركاء لإعداد استجابة أشمل بكثير في بداية أي تحركات واسعة النطاق للاجئين وذلك لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية وإدراج

المزيد من التعاون الإنساني والإنمائي، ومسارات القبول البديلة، وتقديم الدعم للمجتمعات المضيفة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٩٠ - **السيد غوتييف** (الاتحاد الروسي): قال إن من المؤسف أن يستخدم ممثلا أوكرانيا وجورجيا مرة أخرى المناقشة حول بند إنساني في جدول أعمال اللجنة لإثارة مسائل لا تندرج ضمن ولايتها ومجال اختصاصها، وهي الوضع القانوني الدولي لأقاليم معينة. ومضى قائلا إن على جورجيا أن تعترف بالوضع القانوني لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهو أنهما دولتان مستقلتان ذاتا سيادة منذ عام ٢٠٠٨، وأن تناقش أية مسائل تخصهما مباشرة مع سلطات هذين البلدين أو في إطار مناقشات جنيف الدولية.

٩١ - وأضاف أن وفد بلده يؤكد مرة أخرى أن جمهورية القرم كيان تابع للاتحاد الروسي على أساس شرعي تماما وفي توافق كلي مع القانون الدولي. وأردف قائلا إن حالة حقوق الإنسان في المنطقة تحسنت كثيرا منذ إعادة توحيد القرم مع الاتحاد الروسي. وأشار إلى أن للمقيمين إمكانية كاملة للتواصل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وفقا للدستور الروسي والقانون الروسي والاتفاقات الدولية التي يكون الاتحاد الروسي طرفا فيها.

٩٢ - واسترسل قائلا إن أوكرانيا تقوم مرة أخرى ببث الأكاذيب عن الحالة في جنوب شرق البلد. ومن الواضح أنها تسعى إلى التهرب من المسؤولية عن الحالة في أوكرانيا وتقديم الأعذار لسياساتها الإجرامية التي أرغمت عشرات الآلاف من الأوكرانيين على مغادرة منازلهم. والسلطات الأوكرانية لا ترغب في اتخاذ خطوات لتصحيح الوضع. ومضى قائلا إن الأسباب الحقيقية للتشريد القسري للأوكرانيين في الخارج وحركات نزوحهم الجماعي داخل أوكرانيا هي الجرائم التي ترتكبها السلطات الأوكرانية وغلاة القوميين، والتي سببت اندلاع نزاع مسلح داخلي في جنوب شرق البلد. وبالأساس، فإن أوكرانيا، بصدد شن حرب إجرامية على شعبها.

٩٣ - وواصل حديثه قائلا إن ممثل أوكرانيا لم يذكر أن الاتحاد الروسي يقبل أكثر من مليون من المواطنين الأوكرانيين الفارين من تلك المخاطر، ويخصص بانتظام جزءا من تبرعاته لميزانية المفوضية لعملياتها في أوكرانيا، ويقدم المساعدة الإنسانية للسكان الذين يعانون في جنوب شرق أوكرانيا من الأعمال الإجرامية للسلطات الأوكرانية؛ وقد أرسل الاتحاد الروسي إلى أوكرانيا نحو ٦٠ قافلة مساعدة إنسانية.

٩٤ - وأردف قائلا إن من الواضح أن مفتاح النجاح في حل مسألة الأوكرانيين المشردين داخليا واللاجئين هو وقف دائم لإطلاق النار وتسوية الحالة السياسية في جنوب شرق أوكرانيا على أساس اتفاقات مينسك. واستدرك قائلا إن السلطات الأوكرانية مع الأسف تبذل، على ما يبدو كل ما في وسعها لتجنب مسؤوليتها عن تلك الاتفاقات. وأضاف أن الأقوال الواردة في البيانات الأوكرانية في الأمم المتحدة تكشف محاولة محرجة لإخفاء التقاعس الإجرامي لأوكرانيا. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده يدعو السلطات الأوكرانية إلى التوقف عن إلقاء اللوم عن جرائمها وأخطائها على قوى خارجية، والتركيز على التصدي للأزمة الإنسانية الخطيرة في أوكرانيا، بما في ذلك ضمان الحماية الكاملة لحقوق المشردين داخليا.

٩٥ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): قال إن ممثل الاتحاد الروسي لم يعدّ على ما يبدو لاجتماعات اللجنة، فهو يقتصر على مجرد تكرار نفس الدعاية التي يمكن الاطلاع عليها على قنوات التلفزيون الروسية. وأضاف أن المساعدة الإنسانية الروسية إلى أوكرانيا تتمثل في تزويد أوكرانيا بالأسلحة

ونشر القوات. وذكر أن في آب/أغسطس ٢٠١٤، ألقي القبض على ١٠ أفراد من القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، وألقي القبض على ضابطين من القوات الروسية الخاصة في أيار/مايو ٢٠١٥. وليس من الواضح ماذا كانا يفعلان في أوكرانيا، ولكنهما قتلا ضابطا في الجيش الأوكراني في الأراضي الأوكرانية. وأردف قائلا إن المساعدة الإنسانية الوحيدة التي يمكن للاتحاد الروسي تقديمها هي وقف إرسال الأسلحة والذخائر والمقاتلين إلى أوكرانيا وسحب قواته بالكامل. واسترسل قائلا إن المشاكل الحالية لم تكن بسبب النزاع الداخلي وإنما بسبب العدوانية الروسية تجاه أوكرانيا. وفي ما يتعلق بالادعاءات الروسية بأن حكومة بلده أضرت بشعبها، طلب من الوفود أن تتذكر حربي الشيشان والقصف المدفعي الذي سبب دمارا واسع النطاق. واختتم حديثه قائلا إنه يجب على الاتحاد الروسي مغادرة أراضي أوكرانيا.

٩٦ - **السيدة كوبرادزه** (جورجيا): ردت على ممثل الاتحاد الروسي، فقالت إن تعليقات وفد بلدها المقدمة في الجلسة ٤٢، كجزء من بيانها بشأن أعمال المفوضية، كانت بالإشارة إلى محاولات الاتحاد الروسي تقويض الحق في العودة وتسييسه، وهو حق أساسي لجميع الأفراد وأحد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد. وأضافت أنه ليس من الحكمة وضع هذا المبدأ موضع الشك، وأن التعليقات التي قدمها ممثل الاتحاد الروسي لا صلة لها بالموضوع.

٩٧ - ومضت قائلة إنه لا يمكن للسكان المشردين إعمال الحق في العودة لأن السكان المنحدرين من أصل جورجي تعرضوا لعدة موجات من الطرد القسري من ديارهم، تاركين مناطقهم غير آهلة بالسكان عمليا بسبب التطهير العرقي. وهذه المناطق هي تحت الاحتلال العسكري الروسي غير القانوني، ولا تسمح قوات الاحتلال بأية آليات رصد دولية في الميدان.

٩٨ - وبخصوص مباحثات جنيف الدولية، أشارت إلى أن هناك طرفين في النزاع؛ جورجيا، التي تدافع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، والاتحاد الروسي، الذي ينتهكهما باستمرار وبقوة. واختتمت حديثها قائلة إن وفد بلدها سيواصل إثارة هذه المسائل في كل الهيئات، وأولا وقبل كل شيء في الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان، إلى أن تعالج وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

٩٩ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن الوفد المغربي يركز كل اهتمامه على الجزائر. وأضاف أن المسألة قيد النظر في الأمم المتحدة لا تتعلق بالجزائر وإنما بالصحراء الغربية، التي هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٦٣ ويسعى إلى ممارسة حقه في تقرير المصير. ومضى قائلا إن الجمعية العامة، في قرارها ٣٧/٣٤، حثت المغرب على أن ينهي احتلال إقليم الصحراء الغربية وأوصت بأن تشترك الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، ممثلة شعب الصحراء الغربية، اشتراكا كاملا في أي بحث عن حل.

١٠٠ - وأردف قائلا إن سلوك ممثل المغرب يؤخر إيجاد حل للمشكلة؛ فحالة اللاجئين ليست المسألة المحورية، وإنما هي نتيجة يجب مراعاتها بكل العناية اللازمة. وأضاف أن موقف حكومة بلده لن يتغير أبدا، حيث أن الوضع يتعلق بمسألة مبدأ تنطوي على الإنصاف والعدل والتضامن وحق الشعوب في تقرير مستقبلها بحرية. وهذا الموقف ينطبق على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لأنه ينطوي على إنهاء الاستعمار الذي تعرفه الجزائر بحكم تجربتها الذاتية. ويجب أن يكون الشعب الصحراوي ذاته، وليس المغرب أو الجزائر أو أي طرف آخر، قادرا على أن يقرر وضعه القانوني بنفسه. وهناك حاجة إلى تسوية النزاع على سبيل الأولوية.

١٠١ - وفي ما يتعلق بمسألة التعذيب والعسكرة في الأراضي الصحراوية المحتلة، قال إن تأكيدات وفد بلده تستند إلى معلومات وقائعية واردة في تقارير هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وهذه التقارير تشير إلى تعذيب وسجن جميع الأشخاص، وليس فقط المتظاهرين، الذين يدعون إلى الاستقلال أو تقرير المصير. وفي ما يتعلق بمسألة تسريب المعونة الإنسانية، قال إن من المحير أن يدعو المغرب على ما يبدو إلى إنهاء تقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب يدعي أنه مغربي، وهذا يعني أنه يدعو إلى تجويع شعبه. واختتم حديثه قائلا إن الجزائر، بوصفها البلد المضيف، ستكفل تسجيل اللاجئين عندما تبدأ عملية التسوية الشاملة.

١٠٢ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن الجزائر ما انفكت تتباهى بما تفعله لصالح السكان في مخيمات تندوف، بيد أن من المخزي أن تكون الحكومة الجزائرية بصدد تحقيق أرباح من لاجئين فقراء من خلال ضريبة القيمة المضافة التي تفرضها على المعونة الإنسانية الموجهة إلى المخيمات. وأشار إلى أن البرلمان الأوروبي خلص إلى أن السلع الموجهة للتوزيع على السكان الصحراويين في الجزائر كانت، حتى بداية عام ٢٠١٦، تخضع للضريبة المحلية على القيمة المضافة، التي تختلف معدلاتها حسب السلع. وتقدم منذ عام ٢٠٠٤، مطالبات منتظمة إلى وزارة الخارجية الجزائرية ووزارة المالية لاسترداد تلك الضرائب. واسترسل قائلا إن اللجنة الأوروبية تقدر أن مبلغ الضرائب المدفوعة على السلع الموجهة للاجئين بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ يصل إلى نحو مليون يورو، أي بمعدل ٢٠٠ ٠٠٠ يورو في السنة، أو ٢ في المائة من المبلغ المقدم من الاتحاد الأوروبي. ورغم أن ذلك المبلغ قد يبدو صغيرا في سياق المساعدة الإنسانية، فإنه مبلغ كبير بالنسبة إلى اللاجئين المحتاجين. ومضى قائلا إن الجزائر ليست في وضع يتيح لها أن تناقش المعونة الإنسانية المقدمة إلى مخيمات تندوف في الوقت الذي تعارض فيه جميع المساعي الرامية إلى إيجاد حل للنزاع، وهي تستفيد منه ماليا.

١٠٣ - وواصل حديثه قائلا إن الجزائر، رغم أنها تنكر وجود تسريب للمعونة الإنسانية، فقد خلص تقرير من المكتب الأوروبي لمكافحة الغش صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى أن قدرا كبيرا من المعونة الإنسانية المقدمة إلى مخيمات تندوف قد سرب، وقد حصل ذلك جزئيا بالمبالغة في تقدير عدد اللاجئين ومن ثم مقدار المعونة المقدمة. وأوضح أن تسريب المساعدات يحصل عند وصول السلع إلى ميناء وهران بالجزائر، وأثناء نقلها من وهران إلى مخيمات تندوف. ومضى قائلا إن السلع الممولة من المعونات الدولية، بدلا من أن توزع على اللاجئين، فإنها تخزن في عدة مستودعات سرية لتباع في المخيمات من أجل تحقيق الثراء الشخصي للمسؤولين عن التسريب. واختتم حديثه قائلا إن أسرى الحرب ينقلون تلك السلع ويشيدون المباني باستخدام المعونة الدولية.

١٠٤ - **السيد غوتييف** (الاتحاد الروسي): قال إن من المؤسف أن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أوكرانيا وجورجيا لا صلة لهما بجدول أعمال اللجنة أو بالبند قيد النظر، مما يؤكد مرة أخرى أن الوفدين يحاولان تسييس المناقشة المتعلقة باللاجئين. وأردف قائلا إن المفوضية أفادت بأن الأشخاص المشردين داخليا في أوكرانيا لا يستطيعون تلقي الاستحقاقات الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، وبأن حرية التنقل عبر خط الفصل مقيدة جدا، وبأن الحصار اللوجستي والحصار المفروض على النقل مستمران في بعض المناطق من جنوب شرق أوكرانيا. وبخصوص التعليقات التي أبديت بشأن المساعدات الإنسانية الروسية المقدمة إلى أوكرانيا، قال إنه ينبغي أن يقرأ أعضاء اللجنة تقارير وكالات الأمم المتحدة المعنية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية.

١٠٥ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): قال إن من المناسب تماما، بما أن اللجنة بصدد مناقشة مسألة المشردين داخليا، الإشارة إلى أن التعدي الأجنبي من طرف الاتحاد الروسي هو السبب الأصلي لوجود ١,٧ مليون من المشردين داخليا في أوكرانيا. وأوضح أن وفد بلده يقرأ جميع وثائق الأمم المتحدة بعناية كبيرة.

١٠٦ - **السيدة كوبرادزه** (جورجيا): قالت إن الحق في العودة، والتشريد القسري، وانتهاكات حقوق الإنسان والتطهير العرقي هي كلها مواضيع إنسانية وتتعلق بحقوق الإنسان، وذلك هو سبب النظر فيها في اللجنة.

١٠٧ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن الحالة في الصحراء الغربية مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار، كما هو مذكور في جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وأوضح أن التحديات في الآونة الأخيرة تشمل الهجوم على الأمين العام خلال زيارته إلى المخيمات، وطرد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، مما يشكل سابقة خطيرة جدا. وأضاف أن تركيز الممثل المغربي على مزاعم لا أساس لها من الصحة يبين أن حججه قد نفدت وأنه لا يستطيع إقناع أي كان بوجهة نظره. وأردف قائلا إن تلك الادعاءات لن تغير حقيقة الشعب الصحراوي الذي يطمح إلى الحق في تقرير المصير.

١٠٨ - ومضى قائلا إن التقرير الذي أشار إليه ممثل المغرب لم يحظ بتأييد أية مؤسسة أوروبية، كما أن المفوض الأوروبي للميزانية والموارد البشرية أشار في عام ٢٠١٥ إلى أن الادعاءات المتعلقة بتسريب المعونات لا أساس لها من الصحة. واسترسل قائلا إن موقف حكومة بلده ثابت ولا يمكن تغييره بالتهديد أو الضغط أو الابتزاز. وواصل حديثه قائلا إن من الغريب أن يستهدف الممثل المغربي الجزائر وحدها، مع أن هناك عددا من البلدان التي تؤيد القضية العادلة للشعب الصحراوي. واختتم حديثه قائلا إن الموضوع الرئيسي هو إيجاد حل بشأن كيفية إعمال الحق في تقرير المصير.

١٠٩ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن ممثل الجزائر تفادى الرد على مضمون ملاحظاته. وأوضح أنه لم يقدم ادعاءات، بل قرأ ببساطة من تقرير للاتحاد الأوروبي، ومن الخطأ القول بأن التقرير لم يحظ بالتأييد. فقد دعا البرلمان الأوروبي، في قرار صدر في نيسان/أبريل ٢٠١٥، المفوضية الأوروبية إلى توضيح التدابير المتخذة تفاعلا مع نتائج التقرير وحث المفوضية على ضمان ألا يُسمح بعد الآن للأفراد الجزائريين أو الصحراويين المتورطين طبقاً للتقرير بالحصول على المعونة التي يمولها دافعو ضرائب الاتحاد الأوروبي.

١١٠ - وواصل حديثه قائلا إن الجزائر تدعى الانتصار لحق جميع الشعوب في تقرير المصير، ولكنها تواصل اتخاذ موقف غير مقبول وغير مفهوم ولا يمكن تبريره تجاه الشعب القبائلي. ورغم أن الجزائر تواصل تأكيد أن المسألة هي مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار فهي في الواقع مسألة تتعلق بالسلامة الإقليمية. ومضى قائلا إن الممثل الجزائري يغفل باستمرار عن ذكر أن المغرب أثار عام ١٩٦٣ مسألة استرداد الصحراء الغربية، وذلك في وقت أصبحت فيه الجزائر دولة عضوا في الأمم المتحدة منذ فترة وجيزة فقط، ولم تكن فيه جبهة البوليساريو موجودة بعد؛ وكان قادتها المقبلون يعيشون في أقاليم مستقلة من المغرب. وقد أيدت الجمعية العامة اتفاق مدريد، الذي يستعيد المغرب بموجبه الصحراء، وإن كان الوفد الجزائري يدعي أنه غير موجود. واختتم حديثه قائلا إن مجلس الأمن تناول مسألة الصحراء الغربية في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وهو لا يتعلق بإنهاء الاستعمار، كما يدرك ممثل الجزائر ذلك بدون شك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.